

Distr.: General
30 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (أ) و (د) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛
التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ عن وزارة
خارجية دولة إريتريا ردا على إدعاءات إثيوبيا ضد إريتريا بشأن "انتهاكات حقوق
الإنسان" (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البندين ١١٦ (أ) و (د) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيسفا إلم سيوم

القائم بالأعمال المؤقت

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

إدعاءات إثيوبيا الطائشة تخفي وراءها دافعا شريرا

ظلت إثيوبيا تروج خلال الأسبوعين الماضيين إدعاءات طائشة ضد إريتريا توحى بارتكاب "انتهاكات لحقوق الإنسان". وقد اقترنت الحملة التشويهية بتهديدات تكاد تكون صريحة بالقيام بأعمال عسكرية.

وبغية تقديم المعلومات الأساسية ووضع الأمور في نصابها، سنورد مقتطفات من تقارير وكالات الأنباء الدولية. وفي هذا الصدد روت وكالة الأنباء الفرنسية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحت عنوان: "المبعدون الإريتريون يُقسرون على عبور المنطقة المزروعة بالألغام" ما يلي:

- "وضعت إثيوبيا نحو ١٣ ٠٠٠ إريتري في ٢٩ حافلة، يزعم المسؤولون الآن أنها تتقدم عبر طريق بالغ الخطورة يقع في منطقة الإنذار الأحمر ويحشد فيه كلا الجانبين قواهما".
- وذكر جوان مارتينيز الناطق باسم لجنة الصليب الأحمر الدولية لأفريقيا من مقر لجنة الصليب الأحمر الدولية في جنيف ما يلي: "لم تحبذ لجنة الصليب الأحمر الدولية نقل السكان نظرا لعدم وجود ممر آمن مضمون. وقد اتصلنا بالسلطات الإثيوبية وقلنا إننا لا نوافق على الرحلة وطلبنا منها إعادة النظر فيها. إن القلق يساورنا حقا. لقد قررت السلطات أن تفعل ذلك رغم أننا. إنه انتهاك لاتفاقيات جنيف وهو أمر غير مقبول".

وورد في تقرير آخر لوكالة الأنباء الفرنسية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بعنوان "إثيوبيا تعوق عودة مواطنيها من إريتريا" ما يلي:

- "ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم الجمعة أن أكثر من ١ ٠٠٠ إثيوبي قد منعوا في اللحظة الأخيرة من قبل حكومتهم من العودة إلى وطنهم. وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أديس أبابا قد طلبت منها يوم الخميس تغيير مسار العائدين الإثيوبيين البالغ عددهم ١ ١٠٠ شخص؛

- وذكر جان بول جاكو، مدير لجنة الصليب الأحمر الدولية في إريتريا، لوكالة الأنباء الفرنسية أن "الأمور كانت تسير كما ينبغي. وكان السكان قد اتخذوا أماكنهم في إحدى الحافلات عندما أطلقت السلطات الإثيوبية إشارة إنذار متعللة بأسباب أمنية" وأضاف أن مجموعة من الإريتريين قد قاموا بنفس الرحلة في الاتجاه المعاكس

يوم الثلاثاء. وتساءل عما ”إذا كانوا يحاولون إبطاء العملية مع وجود ٦٠٠ ٢ شخص مستعدين للمغادرة؟“.

وتبين هذه التقارير على نحو واضح ما يلي:

١ - أن إثيوبيا انتهكت انتهاكا صارخا نظم ومعايير اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مما قامت ولا تزال تقوم به من إبعاد غير إنساني لأكثر من ٧٥ ٠٠٠ من ذوي الأصول الإريتيرية. وفي الحقيقة لم يسمح قط للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المبعدين أو مرافقتهم. وفضلا عن ذلك، لم تبلغ لجنة الصليب الأحمر الدولية أبدا، في أغلب الحالات، ومن خلالها الحكومة الإريتيرية، مسبقا بعدد المبعدين وبالمواقع الحدودية التي سيساقون إليها. وقد جرت العادة على أن تبلغ لجنة الصليب الأحمر الدولية الحكومة الإريتيرية بالموقع المحتمل في اللحظة الأخيرة مما يجعل التحضيرات السوقية اللازمة لاستقبالهم بالغة الصعوبة. وكثيرا ما يقوم النظام الإثيوبي بإنزال مجموعة من ذوي الأصول الإريتيرية (يتجاوز عددها عادة ٢ ٠٠٠ شخص) في أم هاجر (في الجزء الغربي من إريتريا) ويسوق المجموعة التالية إلى بوري (شرق إريتريا) دون هدف سوى تسبب صعوبات سوقية قصوى لحكومة إريتريا وآلما غير مبررة للمبعدين. وقد أودى ذلك بحياة عدد من السكان ولا سيما بين المبعدين عبر بوري من جراء ضربات الشمس.

٢ - وقد تم الشروع، بمشاركة ودعم نشطين من لجنة الصليب الأحمر الدولية، في إعادة الإثيوبيين من إريتريا التي بدأت مؤخرا ونجمت عن التفكك الداخلي الكبير الذي تسبب فيه غزو إثيوبيا للأراضي الإريتيرية ذات السيادة. وتوقفت هذه الإعادة بسبب رفض إثيوبيا التعاون متذرة بأعذار كاذبة. وقد طلبت إريتريا منذ البداية أن تنظم لجنة الصليب الأحمر الدولية نقل الإثيوبيين الذين يرغبون في العودة طوعا إلى وطنهم أو الذين قد يتحتم عليهم العودة لافتقارهم للأذونات القانونية اللازمة للإقامة المستمرة في البلد وأن تقوم بمرافقتهم عبر الحدود. ولا يزال هذا موقف إريتريا الحالي. بيد أن مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية قد تعرضت للعراقيل أو توقفت، على النحو الذي يبيّنه ما أوردته وكالة الأنباء الفرنسية، لأن إثيوبيا رفضت التعاون ولم يكن بوسع لجنة الصليب الأحمر الدولية المشاركة ما لم يكن هناك موافقة صريحة من قبل الطرفين. ولذلك تشكل إدعاءات إثيوبيا المتعلقة بـ ”الإبعاد دون مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية“ تشويها مغرضا للوقائع الحقيقية.

وفضلا عن ذلك ينبغي أن نشير إلى أن إثيوبيا هي التي دعمت ولا تزال تدعم رسميا إبعاد ذوي الأصول الإريتيرية. (للتذكّر رئيس الوزراء وهو يتشدق قائلا إن ”لحكومته الحق

في طرد أي شخص لا يعجبها لون عينيه“. وإثيوبيا هي التي لا تزال تحتجز أكثر؛ منذ أكثر من عامين، آلاف الإريتريين في معسكر الاعتقال في ديديسا لا لشيء سوى أنهم قد بلغوا ”السن العسكرية“. وتشير التقارير الجزئية التي وصلت حكومة إريتريا إلى أن ١٢ منهم قد ماتوا من جراء التعذيب في عام ١٩٩٨ وحده.

ومنذ التوقيع على إيقاف أعمال القتال في مدينة الجزائر في ١٨ حزيران/يونيه، لم تواصل إثيوبيا إبعاد ذوي الأصول الإريتريّة من إثيوبيا فحسب بل أبعدت ١٥ ٠٠٠ إريتري من أراضيهم ذات السيادة؛ من منطقة الغاش بركة السفلى. وهي لا تزال ترتكب جرائم جسيمة في حق المتبقين في المناطق المحتلة، بما في ذلك منع وصول الوكالات الإنسانية لرصد الحالة وتقديم المساعدة اللازمة لهم.

وطوال ذلك الوقت لم تقم إريتريا بأعمال انتقامية كان لها ما يبررها في هذه الظروف. وتمثلت أولى الأعمال التي قام بها برلمان إريتريا ردا على سياسة التطهير العرقي التي تتبعها إثيوبيا في اعتماد قانون يرمي إلى حماية الحقوق الإنسانية للإثيوبيين الذين يعيشون في البلد. ولذلك لا تملك إثيوبيا أي حق أخلاقي أو سبب يسوغ اتهام إريتريا باتباع ”سلوك غير أخلاقي“.

فما سبب هذه الحملة المغرضة الآن؟ تتألف الأسباب المتعددة الوجوه مما يلي:

- ١ - عدم رغبتها في استقبال مواطنيها؛
- ٢ - رغبتها في خلق شعور بالتوتر وتأخير نشر بعثة حفظ السلام؛
- ٣ - رغبتها في إيجاد ذريعة للجوء إلى الحرب في اللحظة الملائمة.

إن سلوك نظام إثيوبيا في المفاوضات غير المباشرة والإصرار الذي أبداه في مدينة الجزائر على توقيع اتفاق جزئي يتعارض تعارضا صارخا مع موقفه طوال السنتين الماضيتين بشأن عقد اتفاق شامل (”لا يتفق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء“) ومقته لقوة حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة تُشكّل مؤشرات ملموسة تكشف النقاب عن دوافعه الحقيقية.

وزارة الخارجية

أسمرّة

٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠